كالموارد وطاناهم كما يوطئ الموارد قوله ولا موصوفا قبل العمل الاولي
ولا مشتقا اعم من ان يشتق بالفعل او غيره فلا يجوز عجبت من قتالك زيدا
ولا عجبت من اتيانك مسيئك الي بكر ولا عجبت من شربك واكلك
الدين فاما قوله لخطية أكرثت ياساجسنا من نوالكم ولن نري
طارا للحر كالياس فقوله من نوالكم ليس متعلقا بالمصدر وهو ياسا
لتعلقه بقوله مبينا بل هو متعلق بفعل محذوف تقديره لبست من
نوالكم فان قلت قد جوزا السيرافي في قوله ارواح مودع ام بكور
انك فانظر لاي ذاك تصير بكون انت فالعمل المصدر قلت قد رد
عليه الفارسي بان المصدر قد وصف بقوله مودع وخرجه بعضهم
علي ان انت فاعل بفعل محذوف يفسره فانظر ويجوز كونه مبتدا خبره
قوله رواح اما مبالغة واما علي معني ذو رواح قوله ولا مفصولا
من معموله باجنبي ولو كان المعمول ظرفا كما في الاية الشريفة والفاصل
ظرفا او جارا ومجرورا كما في قوله تعالي كتب عليكم الصيام كما كتب علي
الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما معدودات ولهذا اعترض في المغني
علي الزمخشري اذ اعلق اياما بالصيام فان فيه الفصل بمعمول كتب
وهو كما كتب فان قيل لعلة تقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون
متعلقا بكتب قلنا يلزم محذوران وهو اتباع المصدر قبل ان
يكمل معموله قوله فلا يقال ان يوم نبلي السرائر الخ اعلم ان المتكلم
علي هذه الاية في الجهة الثانية من الباب الخامس من المغني وقال
ان الظرف ايضا لا يتعلق بقادر لان قدرته لا تتقيد بذلك اليوم
ولا بغيره بل يتعلق بمحذوف اي يرجعه يوم نبلي السرائر

انتهي

نبلو عليكم

٢ بيان نصها

انتهي وقد تكلم ابن حبيب ايضا في الخصائص علي هذه الترجمة التي منها باب
في تجاذب المعاني والاعراب وذكر ما حاصله ان الظرف في المعني متعلق
برجعه الا انك اذا حملت علي هذا لزم الفصل بين المصدر ومعموله
واذا كان المعني عليه ومنع جانب الاعراب منه اضمرت ما يتناوله
الظرف ويدل بالمصدر عليه وانما نبهت علي هذا ليتفطن من هذه الترجمة
لا يندرج تحتها من الجزئيات وانه لا يلزم كون الاعراب تابعا للمعني
وقد نبهنا علي ذلك في حواشينا علي الالفية في اول باب ظن واخواتها
قوله نحو اطعام الخ قال الدنوشري والاكثر في المصدر المنون
حذف الفاعل والمفعول كالاية وعكسه جايز لكنه قليل قوله وكالمصدر
في العمل الوارد في اعمال اسم المصدر كونه مصغا قال الشاطبي
ولم يات فيما احفظ منونا ولا معرفا بال ولم يات الناظم له في
كتبه بمثال الالف قال في التسهيل انما اسم المصدر يعمل علي فعله
وظاهره اعماله في جميع احواله والامر محتمل قوله فصاب مصدر
ميمي قال الدنوشري مشكل فان المصدر ذكر انه اسم مصدر استهي
ويجاب بان الشراعي ما هو الحق عند المص لما اسلفه عن شرح الشذور
من ان المبدو بميم زايدة لغير المفاعلة مصدر وتسميته اسم مصدر
مجاز ولهذا قال انفا بعد قول المص فالمصدر لانه مصدر حقيقة
قوله ونحبة مفعول مطلق قال الدنوشري مشكل والصواب انه
حال من الكلام موكد انتهي ولم يبين وجه الاشكال واحتمال
الحالية لانيابة في جواز المفعولية المطلقة فتامل قوله فالعسل موضوع
الخ قال المص في الحواشي الاحسن ان يقال في مثل العطاء والعلم والغذا

ب